النقدية والعينية.

٤ ــ تعليم الأعضاء الأصول الديمقراطية، وتنظيمهم، وتعويدهم على أصول الجلسات، سواء في اجتماعات الهيئات العامة أم في اجتماعات الهيئات الادارية، بالاضافة الى كيفية المناقشات واحترام رأي الأغلبية وتقدير رأي الإنسان، بغض النظر عن مركزه الاجتماعي.

وهنا لابد من الاشارة الى أن الجمعية التعاونية ليست عصا سحرية بامكانها أن تحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البيئة التي تحل فيها. ذلك أن مضمون الجمعية وفحواها بشر، أناس من هذا المجتمع، فلا يمكن للجمعية التعاونية، بنظامها وقانونها ومبادئها المثالية، أن تتقدم خطوة واحدة للأمام، الا إذا حمل هذه المبادىء التعاونية أناس آمنوا بهذه المبادىء، أناس أخذوا على عاتقهم تطبيق هذه المبادىء، شكلاً وموضوعاً.

ونتيجة لعدم هضم هذه الأفكار والمبادىء التعاونية في بعض الجمعيات، فقد وقعت في أخطاء من أبرزها:

١ ــ عدم صرف القروض الزراعية في الأغراض الانتاجية التي منحت من أجلها.

٢ ــ صعوبة القفزة النوعية، بالنسبة للأعضاء التعاونيين ونقلهم من عادات قبلية وعشائرية تعتمد على الفرد (الأنانية وحب الذات) الى آفاق تعاونية رحبة يتساوى فيها أعضاء الجمعية، من خلال عمل الفرد للمجموع وعمل المجموع للفرد.

٣ ــ وقوف العادات والتقاليد، المتوارثة عبر الأجيال، حجر عثرة في طريق العمل الجماعي الذي بدونه لا يمكن للأمة أن تتقدم وتصل إلى المستوى اللائق بها، انها لم تحارب التقاليد المتوارثة التي تركز على العمل الفردي: هناك أمثلة ينقلها جيل عن آخر: «الشركة تركة» و«العب وحدك تيجي راضي» وحروف (ش، و، ك) «شوك» أي شركة، وكالة، فكالة، لا تقربها.

ما بالكم أيها السادة في مجتمع لا تجد فيه من يشاركك عملك؟ أليس هذا منتهى السطحية والغباء، ان لم يكن الفناء؟؟...

جمعيات التسليف التعاونية المراقبة (الإقراض الزراعي المراقب)

من خلال العمل التعاوني وتجربة الإقراض في الأردن بين سنتي ١٩٥٣ و ١٩٦٠م، أمكن تقييم حركة الإقراض التعاوني، والخروج بالنتائج التالية:

١ ــ ليس المهم أن يحصل المزارع على قروض زراعية، بل الأهم أن توضع لهذا المزارع خطة سليمة، وأن يراقب استعمال هذا القرض بشكل انتاجي سليم.

٢ ــ أن تقدر حاجة المزارع المقترض بشكل صحيح، فزيادة القرض أكثر مما ينبغي من شأنها أن تثقل كاهل المقترض وتربكه، وكذلك تقليل القرض أقل مما ينبغي من شأنه أن يعرقل المزارع عن تنفيذ برنامجه ومخططه المدروس، ويمكن تشبيه ذلك بعملية الري للأرض؛ حيث أن زيادة مياه الري أكثر من اللازم تغرق المحصول، وبالمقابل، فان الإقلال من مياه الري أقل مما ينبغي من شأنه أن يؤثر على المحصول سلبياً.

٣ ــ لابد من تطوير القروض الموسمية، الى قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل،